

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



السبت 5 نوفمبر 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6175)





في هذا العدد

الافتتاحية

02

الاستعداد الدائم للمستقبل

الإمارات اليوم

03

تطور تكنولوجي مستمر

تقارير وتحليلات

04

مناخ أعمال وطني في تطور مستمر

05

واقع الأزمة في سوريا في ظل الموقف الروسي

06

هل تنجح حكومة الشاهد في تجاوز التحديات التي تواجه تونس؟

شؤون اقتصادية

07

«الاقتصاد» تبحث أطر التعاون المشترك مع الأرجنتين

من أنشطة المركز

08

أشاد في بيانه الختامي بتجربة الإمارات في تطوير التعليم ودعم القيادة الرشيدة المتواصل للنهوض به.. «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يختتم أعمال مؤتمره السنوي السابع للتعليم حول «التعليم والتنمية.. الاستثمار من أجل المستقبل»

13

«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يحتفل بـ «يوم العلم»

14

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يشارك في معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته الخامسة والثلاثين



الاستعداد الدائم للمستقبل

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة، واحدة من الدول ذات المكانة الرفيعة في مجال الاستعداد للمستقبل، وتبني المبادرات الأكثر ابتكارية في هذا الإطار، ومن بين هذه المبادرات يأتي مشروعها الوطني لإطلاق أول مسبار عربي وإسلامي إلى كوكب المريخ، وهو «مسبار الأمل»، المخطط له أن يصل إلى الكوكب بحلول عام 2021، بالتزامن مع احتفالات الدولة باليوبيل الذهبي لقيام اتحادها، والذي سيكون من دون أدنى شك أحد أفضل أوجه الاحتفال باليوم الوطني، وإحدى القفزات المهمة التي تقوم بها الإمارات نحو المستقبل.

وفي إطار تنفيذ هذا المشروع المستقبلي المهم، فقد اعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، مؤخراً، تصاميم «مسبار الأمل»، ووجه سموه ببدء مرحلة تصنيع النماذج الأولية للمسبار، الذي سينقل الإمارات إلى عصر الفضاء، وسيجعلها من بين تسع دول فقط في العالم قادرة على استكشاف الكوكب. وقد قال سموه بهذه المناسبة «إن طموحات الإمارات، هي الفضاء ونستثمر في كوادرنال الوطنية لخلق إضافة إلى المعرفة البشرية حول كوكب المريخ»، مضيفاً: «مسبار الأمل يمثل قفزة نوعية في مسيرة الإمارات العلمية وهو أول خطوة في العالم العربي نحو المساهمة في خدمة البشرية». وأضاف سموه: «أن أول أحرف عربية ستصل إلى كوكب المريخ سيكون عنوانها مسبار الأمل».

هذه الكلمات البليغة صرح بها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، خلال زيارة سموه إلى «مركز محمد بن راشد للفضاء»، وقد شهدت الزيارة أيضاً افتتاح المرحلة الثانية من المبنى المخصص لتصنيع وتجميع وتركيب الأقمار الصناعية في الإمارات، الذي يستطيع احتضان مشروعات فضائية عدة في الوقت نفسه، وقام سموه بتثبيت أول قطعة على الهيكل النهائي للقمر الصناعي «خليفة سات»، الذي يعتبر القمر الصناعي الأول عربياً، والذي يُصنع بجهود عربية بالكامل على يد المهندسين الإماراتيين، فيما يمثل عنواناً جديداً تضيفه الإمارات إلى سجلها الناصع من الإنجازات الكبيرة.

وفيما يؤكد وعي القيادة الرشيدة في الدولة بأهمية الانتقال إلى المستقبل، وفي إطار جهود دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل تحقيق التنمية والانتقال إلى المستقبل أيضاً، فقد أكد صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حفظه الله، خلال رئاسته اجتماع المجلس الأعلى للبترو، مؤخراً، أن الإمارات «ماضية في تطوير قدراتها في كل المجالات والقطاعات وفق استراتيجية مستقبلية متكاملة، تستند إلى الركائز الصلبة التي أرساها الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه من الرعي الأول الذين أسهموا في بناء الدولة ومؤسساتها». مثنياً سموه دعم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، لتنويع مصادر الطاقة وتنميتها باعتبارها الدافع والمحرك لعجلة التنمية والتطور والازدهار مع باقي المؤسسات الوطنية، من خلال الاستثمار الأمثل لرأس المال البشري والموارد الطبيعية.

وتشير هذه المعطيات في مجموعها إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة تنتهج سياسة تنموية شاملة ومتوازنة، تقوم على عدد من المقومات، أهمها القيادة الرشيدة صاحبة الرؤية والطموح اللذين لا ينفدان؛ كما تؤكد تلك المعطيات أيضاً أن الإمارات تسعى إلى تحقيق مجموعة كبيرة من الأهداف والغايات، ما يمثل الهدف الأساسي فيها في النهوض بالواقع المعيشي للإنسان الإماراتي، ووضع اسم الإمارات في مصاف الدول المتقدمة في كل المجالات، وخلال أمد زمني لا يتجاوز خمسين عاماً، منذ انطلاق الاتحاد في مطلع السبعينيات من القرن العشرين حتى عام 2021، في إشارة واضحة إلى قوة وصلابة الإرادة الوطنية الإماراتية.

تطور تكنولوجي مستمر

تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة دول منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا في المؤشر الرقمي الاستهلاكي 2016 «باسبورت»، الصادر عن مؤسسة «يورو مونيتور إنترناشونال» الدولية للأبحاث، مؤخراً، محتلة المركز 17 على المستوى العالمي ومتفوقة على ألمانيا وتايوان، وقد قسم المؤشر إلى مكونين أساسيين، الأول مؤشر الربط الرقمي، والثاني مؤشر الربط التجاري، حيث تفوقت الإمارات والصين على مستوى الأسواق الناشئة في كلا المؤشرين اللذين أسهما في رفع تصنيفهما في المؤشر الذي ضم 20 سوقاً عالمية. وتعود المكانة المتميزة التي حققتها الإمارات في الاستخدام الرقمي وتوظيف التكنولوجيا الحديثة بالشكل الأمثل لسد احتياجاتها في المسيرة التنموية إلى عوامل رئيسية عدة، أهمها؛ البنية التحتية المتطورة المعنية بالاتصالات التي أسهمت في تسهيل بيئة مزاوله الأعمال، بالإضافة إلى البيئة التشريعية التي توفر مناخاً آمناً لاستخدام تلك الشبكة العنكبوتية المحفوفة بالمخاطر، فضلاً عن الوعي التكنولوجي لدى مختلف فئات الشعب بكيفية الاستخدام الصحيح والمفيد لتلك النافذة المفتوحة على العالم، بما لا يمس أمن الدولة.

ومن أهم العوامل في هذا الإنجاز واعي القيادة الرشيدة بآليات توظيف الإمكانيات بالصورة السليمة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة، حيث تأتي الإمارات في طليعة الدول التي تستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في إطلاق المبادرات الوطنية المهمة وتعزيز روح المواطنة والولاء لدى الشباب من خلال مشاركتهم في تلك المبادرات، فترسخ الثوابت لدى الأجيال الجديدة بالاستخدام الصحيح والأمن والمفيد للشبكة العنكبوتية.

ووفقاً للمؤشر الرقمي الاستهلاكي 2016، فإن عدد مستخدمي الإنترنت قد تضاعف خلال السنوات السبع الماضية، ليصل إلى 3.2 مليارات مستخدم عالمياً، فيما أسهم في تطور أسلوب معيشة الأفراد في حياتهم من جوانبها كافة، كما أحدثت عملية الربط الرقمي هذه تحولاً جذرياً في جميع الأوجه التجارية، إذ بات في وسع المستهلك أن يتصفح ليشتري السلع والخدمات بصورة مغايرة عن الأجيال السابقة، كما ساعد التطور التكنولوجي على تطوير أساليب تفاعل الشركات صاحبة العلامات التجارية مع المستهلكين، قبل وفي أثناء وبعد عملية الشراء. إن دولة الإمارات العربية المتحدة تقدم نموذجاً فريداً للعالم في كيفية التوظيف الصحيح للإنترنت في دعم خطط التنمية والتنوع الاقتصادي، ونجحت في تحقيق التوظيف الأمثل للخدمات التي يقدمها الإنترنت في القطاعات كافة، من خلال تحفيز الابتكار والتنافسية، وقد كان لهذا التوظيف الناجح دور بارز في دعم خطط الدولة الرامية إلى التنوع الاقتصادي. وتتميز دولة الإمارات العربية المتحدة بالطموح الذي لا حدود له في المجالات كافة، ومواكبة أحدث التطورات الذي يشهدها العصر، وتسجل الدولة نمواً متسارعاً في استخدامات شبكة الإنترنت، ويأتي ذلك بهدف تقديم أفضل الاستخدامات والحلول التكنولوجية لتسهيل متطلبات الحياة اليومية، على كل من يعيش على أرض هذا البلد الذي بات منارة للعالم ومثالاً يحتذى به في التطور والتنمية على الصعد كافة.

هذا ما اعتدنا عليه من القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، الذي يدعم وبكل إخلاص فرص التقدم والازدهار للدولة في المجالات كافة، حيث تنتهج الدولة تحت قيادته رؤية تنموية شاملة وواضحة، تهدف إلى تعزيز التنافسية وخلق أفكار وحلول عملية تتصدى للتحديات التي تواجه العملية التنموية، وتتيح بناء المستقبل على أسس وركائز صلبة ومستدامة، ووضع الإمارات في الصدارة العالمية، وأن تكون نموذجاً يحتذى به في النمو والتقدم والشغف الدائم لتحقيق المزيد من الازدهار.

مناخ أعمال وطني في تطور مستمر

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكراً الاستعداد لعصر ما بعد النفط، وفق خطط واستراتيجيات طويلة الأمد، تهدف إلى تحقيق «رؤية الإمارات 2021»، الرامية إلى خلق قطاعات غير نفطية قائمة على اقتصاد المعرفة الذي يعتمد بالأساس على تحفيز الإبداع والابتكار وتحقيق رفاهية المواطن.



بالإضافة إلى ذلك تأتي الجهود المبذولة في الدولة لتوجيه الإنفاق الاستثماري الحكومي إلى القطاعات غير النفطية، وصياغة استراتيجية لمنافسة الأسواق العالمية عبر بناء قطاع تصديري من أجل ضمان استدامة النمو، ما يكسب الاقتصاد الإماراتي قدرات ذاتية كبيرة في مواجهة الأزمات والضغوط الاقتصادية المختلفة. وكذلك جهود الدولة الواضحة بهدف تعزيز مساهمة القطاع الخاص في عملية التنويع الاقتصادي من خلال توفير البنية التحتية والبيئة التشغيلية والتنظيمية الداعمة لعمل القطاع إيماناً بالدور الذي يلعبه القطاع الخاص في العملية التنموية. ولا يمكن في هذا الإطار إغفال دور الدولة بمؤسساتها المختلفة في تطوير رأس المال البشري، من خلال التركيز على الأبحاث والتطوير والبنية التحتية التعليمية، وحرصها الدائم على تطوير الأطر التشريعية والقانونية والاستثمار في البنية التحتية مع زيادة الدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتسهيل عمليات التمويل لتلك المشاريع. ونتيجة لتلك الجهود المضنية المتشعبة والرؤى الاستشرافية المبكرة، غدت دولة الإمارات العربية المتحدة الآن بيئة محفزة ومشجعة لريادة الأعمال، وتمتلك أرضية اقتصادية صلبة، ولديها حزمة كبيرة ومتنوعة من الفرص الاستثمارية الواعدة، حتى إنها أصبحت سوقاً استثمارياً متميزاً، وملاً آمناً وجاذباً لرؤوس الأموال وللأنشطة الاقتصادية وللمستثمرين بشكل عام.

وقد أصدرت مجلة «فوربس الشرق الأوسط» مؤخراً، قائمة وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة في صدارة دول الشرق الأوسط التي تتخذها الشركات العالمية مقراً لعملياتها الإقليمية، وقد رصدت القائمة التي تصدر للعام الرابع على التوالي حجم استثمارات كبرى الشركات العالمية في المنطقة، ونوعية الكفاءات البشرية التي تدير تلك الكيانات الاقتصادية العملاقة، حيث تتضمن القائمة تصنيفاً لأقوى 100 مدير تنفيذي في الشرق الأوسط، وفقاً لقائمة فوربس (جلوبال 2000) الشهيرة التي تصنف الشركات بناء على الإيرادات والأرباح والأصول والقيمة السوقية.

هذا التصنيف يتسق مع التصنيف الذي تحتله الإمارات في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2017، الذي يضعها في المرتبة الـ 26 عالمياً، وهو الصادر عن البنك الدولي بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي، مقارنة بالمرتبة الـ 34 في تقرير عام 2016، وبالإضافة إلى ذلك، تحسن أداء مؤشر دورة الأعمال بإمارة أبوظبي في الربع الثاني من عام 2016 على نحو ملحوظ مسجلاً اتجاهًا تصاعدياً بفضل الأداء الإيجابي لجميع المؤشرات الفرعية المكونة له، وفقاً لنتائج تقرير متابعة الأداء الاقتصادي لإمارة أبوظبي للربع الثاني من العام الجاري الصادر عن إدارة الدراسات بدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي، كما شهد أداء المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية تحسناً ملحوظاً خلال الربع الثاني من عام 2016 مقارنة بالربع السابق، بالرغم من الضغوط التي تعرضت لها أسواق المال العالمية في ظل الضبابية المحيطة بأفاق النمو الاقتصادي العالمي.

وتأتي كل تلك الإنجازات لتعكس نجاح دولة العربية المتحدة في اعتماد خططها الاستراتيجية القائمة على عدد من السياسات الاقتصادية الهادفة لتحقيق التحول الميسر لعصر ما بعد النفط، منها؛ قوة ومتانة الأوضاع بالاقتصاد الوطني، وكفاءة السياسات المالية والنقدية التي تتبعها الدولة والتي تساعد في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي، وتزايد الثقة الإقليمية والعالمية في الاستثمار في الاقتصاد الوطني.

واقع الأزمة في سوريا في ظل الموقف الروسي

أعلن وزير الدفاع الروسي، سيرجي شويجو، مؤخراً، أن آفاق بدء العملية السياسية في سوريا أُجّلت إلى «أجل غير مسمى»، بسبب فشل الغرب في كبح جماح من سمّاهم «الإسلاميين المتشددين» في سوريا كما قال، وقد سارعت واشنطن إلى رفض هذه التصريحات، وأكدت موقفها الراض أن يكون بشار الأسد جزءاً من سوريا «على المدى البعيد»؛ فهل انتهت فرص الحل السياسي فعلاً؟ وهل ستواصل روسيا تصعيدها العسكري؟ وما السيناريوهات المتوقعة؟

وذلك لكسب الوقت، ولتحقيق مزيد من التقدم على الأرض، ومن ثم فرض الحل السياسي الذي يضمن المصالح الروسية في المنطقة، ويجعل سوريا قاعدة نفوذ متقدمة لها بالمنطقة في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يبدو بالمقابل أن واشنطن، التي ترفض الموقف الروسي، لديها الكثير من الخيارات للتعامل مع موسكو؛ لا لأنها غير قادرة على ممارسة ضغوط حقيقية عليها؛ بل لأن إدارة أوباما لا تملك الإرادة السياسية لذلك من منطلق أنها لا تريد مواجهة مع روسيا؛ أو التسبب في تفاقم الأوضاع، مع أن كل المؤشرات على الأرض، كما يرى الكثير من المراقبين، تؤكد أن الموقف الأمريكي المتردد كان سبباً رئيسياً فيما وصلت إليه الأزمة السورية؛ وفي بلوغها مرحلة من التعقيد الذي يجعل الحل السياسي صعب المنال بالفعل، والحسم



كانت روسيا قد أعلنت هدنة منذ أكثر من أسبوعين، وجدّتها أكثر من مرة؛ وذلك بعد تعرّضها لانتقادات دولية واسعة بسبب الخسائر البشرية الفادحة، والدمار الهائل الذي لحق بمدينة حلب نتيجة الغارات المكثفة التي نفذتها طائراتها، وهجمات قوات النظام السوري على الأحياء الشرقية التي تسيطر عليها المعارضة السورية المسلحة. وقد تحدثت دول أوروبية رئيسية، كألمانيا وفرنسا وبريطانيا، عن خيار فرض عقوبات جديدة على روسيا؛ بينما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية موسكو بارتكاب أفعال قد ترقى إلى جرائم حرب، وتستوجب التحقيق الدولي. ومن ثم، فإن الهدنة من جانب روسيا لم تكن لإتاحة الفرصة لجهود البحث عن حل سياسي؛ وإنما كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى تخفيف الضغوط الغربية عليها، وتجنّب

مناقشة مسألة العقوبات الجديدة بشكل جدّي؛ وثانياً، تحقيق ما عجزت غاراتها المكثفة التي تواصلت شهوراً عن تحقيقه، وهو إخراج فصائل المعارضة المسلحة من المدينة، وإحكام السيطرة عليها. وبالمقابل تتهم روسيا المعارضة باستغلال الهدنة؛ حيث قال شويجو إن مقاتلي المعارضة المدعومين من الغرب كانوا يهاجمون المدنيين في حلب. وقد جاءت تصريحات وزير الدفاع الروسي الخاصة بمسألة الحل السلمي بعد أن فشلت موسكو في تحقيق أهدافها من الهدنة، وبعد أن تمكنت المعارضة، برغم القصف الشديد لمواقعها، من إطلاق عملية مضادة لفكّ الحصار عن حلب، وفي الوقت نفسه مهاجمة مواقع سيطرة النظام غرب المدينة.

ويبدو واضحاً من خلال هذه التصريحات المباشرة، ومن المواقف السابقة، أن الروس غير جادين في البحث عن حل سياسي للأزمة؛ وهم يستغلون موضوع الهدنة، كما استغلوا من قبل مفاوضاتهم التي استمرت شهوراً مع واشنطن،

العسكري لأبي من الطرفين أشبه بالمستحيل. أما بالنسبة إلى المعارضة المسلحة؛ فلا شك أن الخيارات المتاحة أمامها محدودة أيضاً؛ فقوات النظام، المدعومة بغطاء جوي روسي كبير ومستشارين عسكريين، وحتى قوات خاصة وبرية، أصبحت في موقف أفضل، ورغم استمرار حالة الكرّ والفرّ التي تُميز المشهد الميداني في حلب ومناطق أخرى. وما يزيد من تعقيد الموقف وصعوبته بالنسبة إلى المعارضة هو تنظيم «داعش» الذي أصبح يشكل عبئاً كبيراً عليها؛ ليس لأنه يحاربها فقط؛ بل لأن وجوده واستمرار نفوذه أصبحا مبرّرين لتغيير بوصلة الموقف الدولي برمته للتركيز على محاربة الإرهاب، بدل المضي قدماً في محاربة أسباب وجوده.

والخلاصة: لا يبدو أن هناك خلاصاً للشعب السوري كما أهل حلب في الأفق؛ كما لا يمكن التنبؤ بما سيكون عليه الوضع حتى بعد الانتخابات الأمريكية التي تعول المعارضة السورية عليها كثيراً -بالطبع إذا ما نجحت هيلاري كلينتون!

هل تنجح حكومة الشاهد في تجاوز التحديات التي تواجه تونس؟

برغم محاولات الحكومة التونسية مواجهة الأزمات والتحديات، التي ورثتها من الحكومات السابقة، فإنها تواجه انتقادات متزايدة من جانب الكثير من القوى والأحزاب السياسية إلى درجة مطالبة بعضهم باستقالته.

السياسية والجرأة ما يجعلها قادرة على مواكبة الأحداث، وأنها عازمة على قيادة الجهود بشأن التعامل مع هشاشة الأوضاع، بما يعزز الثقة بأداء الحكومة، فإن الكثير من القوى السياسية والمنظمات النقابية وجّهت إليها انتقادات متزايدة خلال الأيام الماضية، وخاصة من جانب «الاتحاد العام التونسي للشغل»، ورجال الأعمال، بالإضافة إلى المحامين والأطباء وفئات مهنية كثيرة أخرى، بدعوى أنها -أي الحكومة- غير مؤهلة لإدارة البلاد في هذه المرحلة.

وإزاء هذا المأزق الذي تواجهه الحكومة التونسية بدأ يوسف الشاهد، خلال الأيام الماضية، إعادة تسويق سياساته الاقتصادية،



على أمل الحصول على الدعم اللازم لها من القوى والأطراف السياسية المختلفة، حيث قام بكثير من الجولات الميدانية لمتابعة الأوضاع المعيشية والاجتماعية، فضلاً عن متابعة جهود الحكومة الرامية إلى مكافحة ظاهرة التطرف والإرهاب، التي تمثل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه تونس؛ وكل هذا في محاولة منه لتحسين صورته أمام الرأي العام في الداخل، بصفته المسؤول الأول عن متابعة الملفات المهمة ميدانياً من خلال الاطلاع عن قرب على مطالب المواطنين وحاجاتهم، والتفاعل مع مشكلاتهم الرئيسية. لكن تظل قدرته على إقناع المعارضة والقوى السياسية الأخرى بسياساته محدودة بالنظر إلى عاملين، الأول عدم حماسة حركة «النهضة» للإجراءات الحكومية الأخيرة، وخاصة فيما يتعلق بالشق الاقتصادي، فبرغم أن حركة «النهضة» تُعدُّ طرفاً رئيسياً في هذه الحكومة، فإن موافقها اتسمت بالغموض والتردد، كباقي أحزاب المعارضة. العامل الثاني أن الميزانية الحكومية لعام 2017 وما تتضمنه من إجراءات تقشفية لا تحظى بتأييد معظم القوى والأحزاب السياسية، وخاصة «الاتحاد العام التونسي للشغل»، والمنظمات النقابية، التي ترى أن هذه الإجراءات تضر في الأساس بالعمال وفئات محدودي الدخل والطبقات الفقيرة في تونس.

حينما منح «مجلس نواب الشعب» (البرلمان) في تونس ثقته لحكومة الوحدة الوطنية، برئاسة يوسف الشاهد، تخلف حكومة الحبيب الصيد منذ ما يزيد على شهرين، تزايدت الآمال لدى كثيرين بأن تنجح هذه الحكومة في مواجهة التحديات التي تواجه تونس، وخاصة الاقتصادية منها، في ظل تردّي الأوضاع المعيشية لقطاعات عريضة من الشعب التونسي. وبالفعل باشرت حكومة الشاهد مهامها، وهي تحظى بثقة الشعب والكثير من القوى السياسية، ومن نقابات العمال والفلاحين ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني التي لم يكن لها خيار سوى دعمها، كي تتعامل بكفاءة مع

التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه الدولة التونسية، لكن خلافاً لهذه التوقعات بدأ التمللم من أداء حكومة الشاهد يتزايد في الأيام القليلة الماضية، بسبب الإجراءات التقشفية التي أعلنتها، بصفقتها السبيل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي تضرب البلاد، حيث أعلنت الحكومة أنها وضعت ميزانية لعام 2017 تتضمن قرارات صعبة، ولكنها ضرورية وحتمية لإيقاف الانحدار نحو الإفلاس، ودعت الجميع إلى ما سمته ضرورة «تقاسم الأعباء»، لكن في المقابل أبدت القوى والأحزاب السياسية، حتى التي تشارك في هذه الحكومة، تحفظها على هذه الميزانية، بدعوى أنها لا تراعي الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للكثير من فئات الشعب التونسي، الذي يواجه أوضاعاً معيشية صعبة في الآونة الأخيرة، حيث طالب «الاتحاد العام التونسي للشغل» بتراجع الحكومة عن تجميد الزيادات في الرواتب الذي طرحته في الميزانية، وكذلك ما يتعلق بالضرائب. وهدّدت المنظمة النقابية باستعمال «سلاح الشارع» في حال رفضت الحكومة مطالبها، معتبرة أن «التضحيات التي تدعو إليها الحكومة يجب ألا تكون أحادية الجانب، وأن كبرى الشركات المتهرّبة من الضرائب يجب أن تخضع للقوانين».

وفي الوقت الذي حاولت فيه حكومة الشاهد إيصال رسالة إلى الرأي العام مفادها أنها تملك من الإرادة

«الاقتصاد» تبحث أطر التعاون المشترك مع الأرجنتين

الطبيعية، إلى جانب ما تتمتع به المؤسسات والشركات الإماراتية من خبرات وكفاءات وقدرات واسعة في تلك القطاعات بما يخلق العديد من الفرص لبناء شراكات تنموية بين الجانبين. وأكد معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد حرص



اجتمع معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد، ومعالي غابرييلا ميكيتي نائبة رئيس جمهورية الأرجنتين والوفد المرافق لها، وذلك بفندق جراند حياة بدبي، وقد بحث الجانبان خلال الاجتماع سبل تطوير آليات التعاون الاقتصادي والتجاري وبناء

الإمارات على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول أمريكا اللاتينية، وتحديدًا مع الأرجنتين، لما تتمتع به من قدرات وإمكانات نمو واعدة في عدد من القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وأبرزها مجالات الزراعة والصناعات الغذائية.. وأشار إلى أن الدولة تولي تعزيز التعاون في هذا المجال اهتماماً متزايداً، بما يخدم سياسات الأمن الغذائي للإمارات.

شراكات تخدم المصالح التنموية لكلا البلدين، وتطرقا إلى مجالات التعاون في قطاعات، مثل البنية التحتية والطيران والزراعة والأمن الغذائي والطاقة المتجددة باعتبارها من أبرز القطاعات المرشحة لقيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين في المرحلة المقبلة.. ولاسيما في ظل الخطط التنموية الطموحة التي تعمل الأرجنتين على تنفيذها للاستفادة من تنوع مواردها

النفط يتكبد أكبر خسارة أسبوعية منذ يناير بفعل توترات «أوبك»



تكبدت العقود الآجلة للنفط يوم أمس الجمعة، أكبر خسائرها الأسبوعية بالنسبة المئوية منذ يناير بهبوطها نحو تسعة بالمائة مع ظهور علامات على توترات بين المملكة العربية السعودية وإيران قد تعرقل اتفاقاً مهماً على خفض الإمدادات. وأشار متعاملون أيضاً إلى تأثر العقود الآجلة للخام بزيادة مخزونات الخام الأمريكية الأسبوع الماضي واستمرار ضعف الطلب. وقالت مصادر بمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك»: إن خلافات قديمة بين السعودية وإيران طفت مجدداً على السطح في اجتماع لخبراء «أوبك» الأسبوع الماضي، فيما تقول الرياض إنها قد ترفع إنتاجها النفطي بقوة لخفض الأسعار إذا رفضت طهران فرض قيود على معروضها. وأغلق الخام القياسي عند أدنى مستوياتها منذ سبتمبر، إذ انخفض خام القياس العالمي من مزيج برنت 77 سنتاً أو 1.7 بالمائة ليبلغ عند التسوية 45.58 دولار للبرميل بينما نزل الخام الأمريكي 59 سنتاً أو 1.3 بالمائة إلى 44.07 دولار للبرميل. وانخفض الخام بذلك 15 بالمائة منذ وصولهما إلى المستويات المرتفعة التي سجلها في أوائل أكتوبر. وعلى مدى الأسبوع خسر الخام الأمريكي نحو تسعة بالمائة بينما تراجع برنت حوالي ثمانية بالمائة في أكبر خسائرها الأسبوعية منذ يناير.

اليابان.. صندوق إسلامي لجنوب شرق آسيا

وسمات مميزة أبرزها الالتزام بالمبادئ الأخلاقية العالية. كما أن الحضور المتنامي لنظام التمويل الإسلامي ضمن العديد من الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي، يعتبر مؤشراً قوياً على مدى قوة تأثيره العالمي. ويشير ذلك أيضاً إلى الأهمية التي يوليها صندوق النقد الدولي للآثار الإيجابية المترتبة عن التمويل الإسلامي، على صعيد الاستقرار المالي ونمو الاقتصاد الكلي.

أفادت صحيفة نيكي اليابانية، أن شركة إس.بي.آي القابضة ستدشن صندوقاً إسلامياً لجنوب شرق آسيا. ومن المتوقع أن يصل الحد الأقصى لقيمة صندوق إس.بي.آي القابضة، إلى عشرة مليارات ين مع استثمارات من حكومة بروناي والبنك الإسلامي للتنمية الذي يتخذ من السعودية مقراً له. ويلعب سوق التمويل الإسلامي دوراً محورياً في رسم مستقبل النظام المالي العالمي، بالنظر إلى ما يتمتع به من نمو استثنائي

أشاد في بيانه الختامي بتجربة الإمارات في تطوير التعليم ودعم القيادة الرشيدة المتواصل للنهوض به «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» يختتم أعمال مؤتمره السنوي السابع للتعليم حول «التعليم والتنمية.. الاستثمار من أجل المستقبل»



اختتم «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» الأربعاء الماضي، أعمال مؤتمره السنوي السابع للتعليم حول «التعليم والتنمية.. الاستثمار من أجل المستقبل» بكلمة ختامية لسعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، رفع خلالها أسمى آيات الشكر والتقدير والامتنان والعرفان إلى صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -حفظه الله- لدعمه المتواصل وغير المحدود لجميع فعاليات المركز وأنشطته البحثية والفكرية والإنسانية، وفي المجالات كافة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

وللقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -حفظه الله- التي تعدّ التعليم الأساس الصلب الذي يتم الانطلاق منه للاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، وأكدوا أن التجربة الإماراتية في مجال النهوض بالتعليم جديرة بالدراسة والاهتمام على المستوى العربي كله. ووجه المشاركون الشكر إلى سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، على ما يبذله من جهود علمية وبحثية مخلصه تسلط الضوء على القضايا الأساسية التي تتعلق بنهضة المجتمع الإماراتي والمجتمعات الخليجية والعربية، وتقدمها، وتنميتها، وفي مقدمتها قضية التعليم، مؤكداً أن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» غدا منارة فكرية رفيعة، ليس على المستوى الإماراتي فقط، وإنما على المستويات الخليجية والعربية والدولية أيضاً، من خلال اشتراكه الفكري المستمر والمستنير مع القضايا التي تصوغ حاضر المنطقة ومستقبلها.

وكانت فعاليات اليوم الثاني للمؤتمر السنوي السابع للتعليم بدأت بأعمال الجلسة الثالثة التي حملت عنوان «التعليم وبناء الموارد البشرية المواطنة»، ورأسها الأستاذ الدكتور عبدالرحمن سلطان الشهران، رئيس مجلس إدارة المركز الدولي للزراعة الملحية في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي أشار إلى أن هناك تحديات كثيرة تواجه سوق العمل في الدولة، من بينها وجود نقص في بعض التخصصات كالهندسة والطب؛ الأمر الذي يتطلب الموازنة بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل في الدولة. وتحدث في هذه الجلسة الدكتور عبداللطيف الشامسي، مدير مجمع كليات التقنية العليا في دولة الإمارات العربية المتحدة، الذي قدم ورقة حول «المخرجات التعليمية والتطورات

وأعرب سعادة الدكتور جمال سند السويدي عن شكره وتقديره للباحثين والخبراء الذين شاركوا في فعاليات المؤتمر؛ لما قدموه من أوراق بحثية متميزة ومناقشات جادة ومشاركة فعّالة على مدار جلسات المؤتمر؛ وهو ما أسهم بلا شك في بلورة الكثير من الرؤى المستقبلية والأفكار الجديدة في هذا الموضوع المهم، وهو التعليم والتنمية، الذي ما زال يطرح نفسه بقوة في كل وقت محلياً وإقليمياً ودولياً، فشغل صناع القرار والجامعات ومراكز البحوث، ولا عجب في ذلك؛ فالتعليم هو قاطرة التنمية ومستقبل الأمم، وصانع نهضتها وحضارتها.

وأشاد سعادة الدكتور جمال سند السويدي بالتصوّرات والرؤى والاستراتيجيات والتوصيات الموضوعية التي طرحت في المؤتمر حول التعليم وما يرتبط به من قضايا متعدّدة، مثل التنمية والتكنولوجيا والابتكار وتعزيز الهوية الوطنية وغيرها، مؤكداً أن «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» سيعمل على أن تصل تلك التوصيات والأفكار إلى صانع القرار، وإلى مختلف الجهات المعنية، سواء في دولة الإمارات العربية المتحدة، أو في دول «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، أو دولنا العربية كافة؛ من أجل تبنيها وترجمتها إلى سياسات واستراتيجيات وقرارات؛ بما يصبّ في خدمة شعوبنا وازدهارها وأمنها، وضمان مستقبل أجيالنا القادمة.

وقد وجه المشاركون، في ختام المؤتمر، رسالة تقدير إلى قيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- لاهتمامها الكبير بالتعليم، وربطه بالتنمية الشاملة والمستدامة القائمة على الابتكار والإبداع والمعرفة، وأشادوا برؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى



استراتيجيتها التطويرية للسنوات الخمس المقبلة، لتكون لديها مخرجات نوعيّة تمثل الخيار الأول لسوق العمل.

وتناولت الدكتورة موزة عبيد غباش، رئيسة رواق عوشة بنت حسين الثقافي والاجتماعي والخيري في دولة الإمارات العربية المتحدة، في ورقتها «دور التعليم في تعزيز الهوية وقيم المواطنة»، مشيرة إلى أنه لا يمكن إنكار دور تعليم الناشئة في تعزيز الهوية الوطنية وقيم المواطنة المستندة إلى التراث والعادات والتقاليد التي يتصف بها المجتمع. ولذا فإنه لا بدّ للطفل أن يبدأ، منذ سن مبكرة، في فهم معنى المواطنة والهوية الوطنية وكيفية الحفاظ عليهما، ومعنى الموروث الشعبي، وأهمية ذلك كله على المستوى الشخصي والسلوكي داخل المجتمع الذي تمثل الأسرة نواته الأولى. كما أن هذا المجتمع يحتضن أناساً يُقيمون فيه ينتمون إلى أجناس وأعراق شتى تختلف هوياتهم وتتنوع قيمهم، فيجد التوازن والتناسق والتمازج بين الجميع سيؤدي بالتالي إلى أن تكون مسيرة الجميع مبنية على احترام الآخر وقبوله، وعلى الوسطية في الأطروحات فيما يخص المعتقدات والموروثات الثقافية والتاريخية والحضارية. وأشارت الدكتورة موزة عبيد غباش إلى أن المدارس تسهم في تكريس هذا المفهوم وتنميته من خلال غرس روح العمل الجماعي والتنافسية والشفافة والصادقة التي تخلق روح الإبداع والابتكار والتميز بالعطاء الأفضل، وليس على أساس المحاباة أو الانحياز إلى هذه الفئة أو تلك، أو إلى هذه الشريحة أو تلك، أو إلى هذا العرق أو الجنس على حساب الآخرين. ولقد تم تأطير هذه الرؤية بشكل جليّ وواضح من خلال القوانين والتشريعات والمبادرات التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- على غرار قانون نبد الكراهية وازدراء الأعراق والأديان، وكذلك مبادرة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- بضرورة تعزيز القيم الأخلاقية بين الطلبة

المستقبلية لسوق العمل»، أكد فيها أن الثورة التكنولوجية، أو ما يسميه بعض المراقبين اليوم «الثورة الصناعية الرابعة» آتية بكل متغيّراتها وتحدياتها؛ فقد انتقلنا من القرن التاسع عشر، الذي ارتكز على اليد العاملة، مروراً بالقرن العشرين، الذي ارتكز على قوة المعرفة، وصولاً إلى القرن الحادي والعشرين، الذي يعتمد على التطور التقني والتحول الرقمي. وسنشهد تحولات كبيرة في المرحلة المقبلة، التي ستهيمن عليها المصانع الذكية التي تدار بالآلات وترتبط بشبكة «الإنترنت» وبنظام يمكنه تمثيل مراحل الإنتاج كافة، بل سيكون قادراً على اتخاذ القرارات معزول عن التدخلات الخارجية. وأضاف أن هذه الثورة في طريقها إلينا، وستغيّر المفهوم السائد عن معظم الوظائف في العالم، وسواجه تقنيات حديثة تجمع بين مختلف العلوم الفيزيائية والرقمية والبيولوجية، التي ستؤثر في التخصصات والصناعات المستقبلية، وعلينا منذ الآن استيعاب هذه المتغيرات والاستعداد لها.

وأكد الدكتور عبداللطيف الشامسي أننا اليوم أمام تحديات كبيرة تعيها تماماً قيادتنا الرشيدة التي تستشرف المستقبل برؤاها الحكيمة، وقد وضعت لذلك الكثير من المبادرات والسياسات والخطط المستقبلية، خاصة تلك التي تركّز على العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإنتاج المعرفة للوصول إلى بناء اقتصاد المعرفة. وتحقيق ذلك يعتمد على التركيز الكبير على تنمية رأس المال البشري، وعلى المهارات والمواهب الشابة القادرة على التعامل مع المستقبل ومع هذه الثورة التي تمتاز بسرعتها الهائلة؛ لذا فإن هذا التصوّر للمستقبل وضع مؤسسات التعليم أمام تحديات كبيرة تحتمّ عليها المضي بخطى مدروسة وسريعة نحو إعداد طلابها كمخرجات تعليمية وتطبيقية ومهنية متميزة؛ فهم المحرك الرئيسي للتنمية في مرحلة ما بعد النفط، بالإضافة إلى تمكينهم من مهارات القرن الحادي والعشرين استعداداً ليكونوا على مستوى عالٍ من الجاهزية للوظائف المستقبلية، وهذا الأمر تدركه تماماً كليات التقنية العليا، ووضعت في ضوءه



وأشادت بتجربة الإمارات التنموية التي تركز على التعليم والمعرفة والابتكار، ورأت أنها تمثل بارقة الأمل للعبور نحو مستقبل أفضل، ورغم التحديات الكثيرة التي تشهدها المنطقة في الوقت الراهن. واستعرضت خلال تقديمها الورقة الموقع المركزي الذي يحتله قطاع التعليم في الاستراتيجية الوطنية للابتكار في دولة الإمارات، ومبادرات هذا القطاع المتعددة في إطار تعزيز ثقافة الابتكار وممارسته. مشيرة إلى الخطوات التطويرية في المنظومة التعليمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء منها المتعلقة بالمناهج، أو بطرائق التدريس، أو بنظم التقويم التي تشهدها المدرسة الإماراتية في سبيل تحقيق رؤية الاستراتيجية الوطنية للابتكار. واستعرضت بعض المبادرات الوطنية كبرنامجي «مهارات الإمارات» و«بالعلوم نفكر»، ودور مثل هذه الفعاليات في مساندة منظومة التعليم والابتكار، بالإضافة إلى استعراض مقومات إنجاح الاستراتيجية الوطنية للابتكار في قطاع التعليم ودور المعلمين في هذا الإطار.

وقدم الدكتور جافيد لغاري، مفوض هيئة الاعتماد الأكاديمي في وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة تحت عنوان «دور البحث العلمي الجامعي في بناء اقتصاد مبنئ على المعرفة»، قال فيها إننا نعيش اليوم في اقتصاد عالمي متزايد التنافسية، ومعقد تكنولوجياً، وكثيف المعرفة. وثمة فارق نوعي ضخم بين اقتصاد مبنئ على الموارد الطبيعية واقتصاد مبنئ على المعرفة والبحث العلمي والقيمة المضافة. وتختلف الجامعات، حالياً، عن الجامعات في الماضي، حيث باتت الجامعات الحديثة أهم منتج للمعرفة والتكنولوجيا والبحث العلمي، وباتت تقود عملية الإبداع وريادة الأعمال. وبإضافة الابتكار والإبداع والبحوث المتعددة التخصصات، بصفتها مكوناً حيوياً من مكونات التدريس، باتت الجامعات تسهم بشكل مباشر في الاقتصاد والمجتمع بدرجة أكبر من معظم المؤسسات الأخرى في البلاد. وأكد الدكتور جافيد لغاري أن الدول التي تدعم اقتصادات المعرفة من خلال التعليم العالي والبحث العلمي أصبحت من أكثر الدول تطوراً في العالم. ويُعدُّ «وادي السيليكون» أفضل مثال معروف لفوائد التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار؛ حيث

ضمن المناهج الدراسية، ولقد خصّصت وزارة التربية والتعليم منهاجاً لتدريسها؛ وهذا دليل على حرص القيادة على أن تكون دولة الإمارات العربية المتحدة ساحة تنافس شريف وآمن لكل مقيم، بفضل ما تملكه الدولة من بيئة مناسبة للعيش والرخاء، مع المحافظة على رصيد القيم والأخلاق والموروث الحضاري الإماراتي في أبعاده العربية والإسلامية والإنسانية.

ثم قدّمت الدكتورة مارتينا ديكسن، الأستاذ المساعد في قسم الرياضيات والعلوم بكلية الإمارات للتطوير التربوي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة بعنوان «تدريب المعلمين: السياسات والممارسات القائمة على البحوث»، أشارت خلالها إلى أن الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات لعام 2021 تهدف إلى نقل الدولة إلى الاقتصاد المبنئ على المعرفة، الذي يدعم دور المواطنين الإماراتيين في الإبداع والبحث والتطوير، وأن تصبح دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة بين أفضل الدول في العالم في هذا المجال. وتسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات لعام 2021 إلى «غرس ثقافة مبادرات الأعمال في المدارس والجامعات لتنشئة أجيال لديها ملكة القيادة والإبداع والإحساس بالمسؤولية والطموح». ويتطلب التعليم والتعلم الناجحان في المدارس غرس روح الإبداع والطموح في الشباب الإماراتي. ولما كان الأمر كذلك، فإن هناك حاجة ملحة إلى التدريب عالي الجودة ووثيق الصلة بالمعلمين، على مستوى كليات المعلمين وعلى رأس العمل. ويسري هذا على جميع مجالات مؤسسات تدريب المعلمين في مرحلة البكالوريوس. وينبغي أن تكون البحوث نبراساً تستنير به منهجية التدريس، ومحتويات المقررات الدراسية والمهارات، والخبرة العملية وهيكل البرنامج بشكل عام. وعلى المستوى المؤسسي الأكبر فإن من الأهمية بمكان، بالنسبة إلى عملية صنع القرار ذات العلاقة بالرعاية الشاملة للطلاب، أن تستأنس بالبحوث من أجل زيادة معدلات الاستبقاء والوصول إلى المستوى الأمثل من الأداء والرضا لدى طلبة كليات المعلمين.

وبعد ذلك بدأت أعمال الجلسة الرابعة «التعليم وتعزيز الابتكار والبحث العلمي»، ورأسها الدكتور يحيى الأنصاري الرئيس التنفيذي للابتكار، مدير كليات التقنية العليا في العين بدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث قدّمت الدكتورة نسرین حمد، المستشارة الأكاديمية للمدير التنفيذي لمعهد التكنولوجيا التطبيقية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورقة حول «موقع التعليم في الاستراتيجية الوطنية للابتكار»، أعربت في مستهلها عن خالص شكرها لـ«مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية» لتوجيهه الدعوة إليها للمشاركة في هذا المؤتمر المهم، الذي يتناول واحدة من القضايا المهمة بالنسبة إلى مسيرة التنمية والتطور، ليس للإمارات فقط، وإنما لدول المنطقة بأسرها.



والتطوير في أنشطة الجامعات التعليمية للارتقاء بالمستوى الفكري والعلمي لدى عضو الهيئة التدريسية، وضمان انتقال الفائدة إلى الطلبة والمجتمع. ولكن الشجرة ما زالت كبيرة فيما يتعلق بالبحث العلمي والإنتاج المعرفي. ولأن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة مبني بشكل كبير على النفط؛ فإنه من الأهمية بمكان أن نسعى إلى إضافة التطوير التجاري إلى المجالات البحثية لتحقيق الاستدامة الاقتصادية حتى بعد نضوب النفط؛ أي علينا أن ننتج المعرفة اللازمة لاستدامة الاقتصاد المنتعش الآن.

أما المتطلب الثالث؛ فهو جعل عنصرى الإبداع والابتكار جزءاً أساسياً من العملية التعليمية، ولذا فإن من الضروري التركيز على إنشاء مراكز الحاضنات وريادة الأعمال في الصروح التعليمية الجامعية لإنتاج المعرفة؛ لتكون مبنية على قاعدة صلبة غنية بتنوع الاقتصاد المعرفي. أما المتطلب الرابع، فينصب على مجال يخص التعلم، ولكن ليس التعلم الأكاديمي، بل التعلم المستمر مدى الحياة. وهنا يأتي دور التطوير المستمر للذات وللمهارات الإدارية والقيادية والمهنية وغيرها من المهارات؛ ليواكب المتعلم بشكل مستمر التغيرات الجارية في المجالات الإدارية والعلمية والمهنية». وبعد مناقشات عميقة ومستفيضة بين المشاركين في المؤتمر، من باحثين ومفكرين ومسؤولين وعاملين في حقل التعليم، خرجوا بالتوصيات التالية:

- تعميق الاهتمام بالتربية الأخلاقية في المدارس والجامعات، بما يضمن بناء الشخصية الإماراتية المتسلحة بالعلم والأخلاق معاً كأساس لأي عملية تنموية ناجحة، تأكيداً لرؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة -حفظه الله- الخاصة بدعم العملية التعليمية بمادة «التربية الأخلاقية»، التي تهدف إلى ترسيخ مكانة القيم الفاضلة والأخلاق الإنسانية بين طلبة المدارس. ودعا المشاركون في المؤتمر الدول العربية الأخرى إلى الاستفادة من هذه التجربة الإماراتية الرائدة.

يسهم بنحو 30% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، المقدّر بـ18 تريليون دولار. ويسهم عدد من كبرى جامعات الهندسة في تحقيق هذا النجاح.

وقد بدأ «وادي السيليكون» ذو التقنية المتطورة في الخمسينيات من القرن الماضي، عندما شرع اثنان من خريجي «جامعة ستانفورد»، هما هيوليت وبيكاردي، في تصنيع المذبذبات الراديوية في المشروع النهائي للتخرج في كوخ صغير. وتُظهر الشركات الناشئة التي أسسها خريجو «معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا» وأعضاء هيئة التدريس والمعهد نفسه أن قيمة مبيعات هذه الشركات وصلت، اعتباراً من عام 2006، إلى 1.3 تريليون دولار؛ أي ما يعادل تقريباً حجم الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية. ومن ثم، فإن الحكومات أضحت بحاجة إلى دعم البحث العلمي في الجامعات لبناء اقتصاد معرفي يقود حقاً إلى حياة أفضل.

وفي نهاية هذه الجلسة قدّم الدكتور عيسى محمد البستاني، رئيس جامعة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة ورقة بحثية حول «إنتاج التكنولوجيا وتوطينها: المقومات والآليات»، أكد في مستهلها أن الإمارات تنظر إلى العنصر البشري بصفته ثروة الوطن الحقيقية، وشدد على أهمية الاستثمار في تنمية الثروة البشرية المواطنة، وتأهيلها بشكل مستمر، كي تواكب مسيرة التنمية والتطور في الإمارات.

وأشار خلالها إلى أن التعليم العالي في دولة الإمارات العربية المتحدة ارتقى إلى العالمية في السنوات الأخيرة؛ ما جعل جامعاتها تتبوأ مكانة مرموقة في الشرق الأوسط في المراحل الأولى من خططها الاستراتيجية لجعل التعليم رائداً وعالمياً. وأضاف قائلاً: «إننا عندما نخطّ لنصل إلى الريادة في التعليم؛ فإننا ندرک عوامل تحقيق هذا الهدف ومتطلباته، فأول متطلب لتحقيق ذلك يتمثل في تطبيق المعايير العالمية في جميع مناحي التعليم الجامعي؛ أي السعي نحو الحصول على الاعتراف العالمي بكلياتها وبرامجها. ويتمثل ثاني المتطلبات في ترسيخ مبدأ البحث العلمي

الساحتين الإقليمية والعالمية، والفادر على التصدي لأي محاولة للتأهيل من أمن الوطن أو استقرار المجتمع.

• توسيع الاهتمام بالتعليم المهني والفني، وربط مساراته بالاحتياجات الفعلية لسوق العمل، وتشجيع الطلاب المواطنين على الالتحاق به، وتغيير الصورة النمطية عنه في عقولهم، إضافة إلى نظرة المجتمع ومؤسسات الأعمال إلى هذا النوع من التعليم.

• إعطاء أولوية كبرى للنهوض بالمعلم بصفته أساس العملية التعليمية، سواء من خلال التطوير المستمر لقدراته وإمكاناته، أو من خلال رفع درجة الوعي لديه بأهمية وحساسية المهمة التي يقوم بها، وطبيعة علاقتها بحاضر الوطن ومستقبله، إضافة إلى اعتماد معايير دقيقة لاختيار المعلمين وتقييم أدائهم من جوانب المختلفة.

• وضع استراتيجية لتوطين مهنة التدريس من خلال تقديم الحوافز التي تشجّع المواطنين على الالتحاق بهذه المهنة، خاصة في المدارس، على اعتبار أن ذلك أمر أساسي لتحقيق النهضة التعليمية المنشودة.

• تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم وسوق العمل من حيث ملاءمة مخرجات العملية التعليمية لاحتياجات السوق وتشجيع الشركات والمؤسسات على تقديم الدعم إلى المؤسسات التعليمية والتعاون معها، سواء في مجال التدريب، أو البحث العلمي، أو التوظيف، أو غيرها.

• إيجاد آلية مؤسسية لبلورة الأفكار والرؤى التي تتمخض عنها الفعاليات المعنية بقضية التعليم في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ حتى يمكن الاستفادة منها في وضع استراتيجيات النهوض بالتعليم خلال السنوات المقبلة.

• إدخال أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة، خاصة الهدف الرابع الذي يتعلق بالتعليم، في مناهج التعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، وتحويل هذا الهدف إلى رؤى وخطط وبرامج وطنية محدّدة.

• التركيز في العملية التعليمية على النهوض بالعنصر البشري، وخاصة في المراحل التعليمية المبكرة، على نحو يدعم تطوير شخصية الطفل، ويشكل وعيه ومعارفه بما يخدم أهداف التنمية الشاملة والمستدامة.

• التفكير في قضية تعدد المناهج الدراسية المعتمّدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها في العملية التعليمية من ناحية، والهوية الوطنية من ناحية أخرى، إضافة إلى الأهداف الوطنية الخاصة بالتعليم.

• ترسيخ ثقافة الابتكار، وتشجيع المبدعين في جميع مدارس دولة الإمارات العربية المتحدة وجامعاتها، ووضع الآليات المناسبة لاكتشاف الموهوبين، ورعايتهم، وتوفير البيئة الحاضنة لهم، واعتماد طرق تدريس تفاعلية تجذب الطلاب من مختلف الأعمار، وتحفزهم على الإبداع والابتكار، بما يخدم الرؤية الوطنية لبناء وتأسيس جيل جديد من المبدعين والمبتكرين يستطيع قيادة المسيرة التنموية، وتحقيق الرؤية الطموحة للقيادة الرشيدة ببناء اقتصاد متطور ومستدام قائم على المعرفة وتحفيز الابتكار.

• زيادة الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، والعمل على رفع القدرات البحثية والعلمية للطلاب من خلال التدريب المستمر، وبناء الشراكات البحثية مع المؤسسات الوطنية والعالمية، بما يسهم في خلق أجيال أكثر قدرة على التعامل مع متطلبات المستقبل واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى تخصيص ميزانيات أكبر للبحث العلمي.

• تعزيز عملية الربط بين المؤسسات والهيئات التعليمية من جانب، والمؤسسات والمراكز البحثية على المستوى الوطني من جانب آخر، بالشكل الذي يدعم الارتقاء بالعملية التعليمية، ويضمن مواكبة أفضل الأفكار والنظريات والممارسات المطبّقة عالمياً في مجال الارتقاء بالتعليم.

• وضع آلية أو إطار وطني لمتابعة وتقييم مخرجات التعليم العام والجامعي بشكل مستمر، والتأكد من أنها تخدم العملية التنموية والرؤى الطموحة التي تشدها الدولة في المجالات التنموية كافة، وتقديم التوصيات التي تسهم في توجيه مسار العملية التعليمية بالشكل الذي يحقق هذه الرؤى الطموحة.

• التركيز على المساقات والمناهج التي تخدم المشروعات الوطنية الكبرى لدولة الإمارات العربية المتحدة وفي مقدمتها المشروع النووي للاستخدام السلمي للطاقة النووية، ومشروع الفضاء الإماراتي، ومشروعات الطاقة المتجدّدة، وغيرها.

• التطوير المستمر للمناهج في المراحل التعليمية المختلفة؛ بحيث تكون مواكبة للمتغيرات المتسارعة في مجال التعليم في العالم من ناحية، وقادرة على التجاوب مع متطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى.

• الاهتمام بمناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية واللغة العربية بالتوازي مع الاهتمام بالعلوم التجريبية؛ بالنظر إلى دورها المهم في ترسيخ قيم الولاء والانتماء والتسامح والوسطية، وتخريج جيل من الشباب المثقف والواعي بتاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة والعالم، والمدرك لطبيعة المتغيّرات والمستجدات على



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يحتفل بـ «يوم العلم»

الشعب من خلالها ولاءه للقيادة الرشيدة. وأشار سعادة الدكتور جمال سند السويدي إلى أن مشاركة المركز في مبادرة رفع العلم تأتي تماشياً مع حرصه على المشاركة في مختلف الفعاليات والأنشطة الوطنية والرسمية، كما تندرج في إطار الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أيضاً، فإلى جانب خدمة صانع القرار ودعمه، يقوم المركز بدور مهم في خدمة المجتمع أيضاً، ولا يقتصر هذا الدور على تنظيم الفعاليات العلمية والثقافية، وإنما يمتد ليشمل المشاركة في الفعاليات الوطنية، والمساهمة في إبراز دلالات هذه الفعاليات المهمة أيضاً. وأكد سعادة الدكتور جمال سند السويدي أن «يوم العلم» يمثل رمزاً للاتحاد، وتأكيداً للاستعداد لبذل الروح من أجله ليبقى شامخاً، وأضاف سعادته أن الاحتفاء بهذا اليوم يجعلنا نتذكر الجهود التي بذلها الآباء المؤسسون، وفي مقدمتهم المغفور له -بإذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وإخوانه حكام الإمارات الذين انتقلوا إلى جوار ربهم؛ من أجل تأسيس هذا الوطن الغالي، وترسيخ أركانه، والحفاظ عليه موحداً شامخاً مرفوع الرأس، عالي الهمّة، ووضعه على طريق الرخاء والنمو والتقدم والازدهار.

وختم سعادته قائلاً: إن علم دولة الإمارات العربية المتحدة يعدُّ مصدرراً للشعور بالعزة والافتخار، داعياً المواطنين كافة إلى الاعتزاز بدولتهم والافتخار بها، مؤكداً سعادته أن القاصي والداني، والكبير والصغير، ينظرون إلى دولة الإمارات العربية المتحدة باحترام كبير لما حققته من إنجازات داخلية وخارجية جعلتها مثار إعجاب الجميع، أفراداً وشعوباً، ودولاً وحكومات.

شارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، يوم الخميس الماضي، في احتفالات دولة الإمارات العربية المتحدة بـ «يوم العلم»، الذي يصادف ذكرى تولي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- مقاليد الحكم، حيث قام سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، وموظفو المركز، برفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة أمام مبنى المركز.

وبهذه المناسبة، صرّح سعادته بأن العلم الوطني لدولة الإمارات العربية المتحدة هو جزء من هويتنا الوطنية، وعنوان انتمائنا إلى الوطن الغالي والتضحية من أجل سيادته ورفعته، ومما لا شك فيه أن مشاركتنا في احتفالية رفع العلم هي انعكاس لمشاعر الفخر والاعتزاز بدولتنا الحبيبة، وبقيادتها الرشيدة، ممثلة في سيدي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- وسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، حاكم دبي -رعاه الله- وسيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي، نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، رئيس مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية -حفظه الله-.

وأضاف سعادته أن احتفالية «يوم العلم» تجسّد قيم التضامن المجتمعي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي القيم التي تُعدُّ المجتمعات في أمس الحاجة إليها في وقتنا الراهن، ولاسيما في ظل ما تموج به المنطقة والعالم من تحديات ومخاطر. كما أن هذه الاحتفالية تجسّد علاقة التلاحم بين القيادة والشعب؛ إذ يجدد

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية يشارك في معرض الشارقة الدولي للكتاب في دورته الخامسة والثلاثين

إيجابية، وما قدمته من دروس وعبر، في وضع أسس صلبة تساعد في مواجهة تحديات العصر وأزماته.

ويعرض المركز - كذلك - كتاب «السراب»، الفائز بـ «جائزة الشيخ زايد للكتاب لعام 2016 فرع التنمية وبناء الدولة»، والصادر بخمس لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والأوردية والألمانية)، وهو أيضاً من تأليف سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز. وقد حظي هذا الكتاب، باهتمام محلي وإقليمي وعالمي واسع، ولاقى إشادة كبيرة من الباحثين والأكاديميين والأوساط الثقافية والفكرية منذ صدوره. ويتصدى الكتاب لقضية الجماعات الدينية السياسية، ويتمحور حول فكرة «السراب السياسي» الذي يترتب على الوهم الذي تسوّقه هذه الجماعات للشعوب العربية والإسلامية؛ وكيف تحاول استغلال الدين الإسلامي الحنيف؛ لتحقيق مصالح سياسية أو شخصية، داعياً إلى استعادة دور العقل والاجتهاد والتفكير والتدبر، واتباع الدين الحقيقي الذي يحث المسلمين على القيم الفاضلة.

ويعرض المركز كذلك، الكتاب المترجم «إدارة المؤسسات العسكرية: النظرية والتطبيق»، الذي أعدّه فريق من أكاديمية الدفاع الهولندية، بدعم من زملائهم في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وهو يدرس المؤسسات العسكرية، بوصفها كياناً مستقلاً بذاته وفريداً في خصائصه. وقد حدد المؤلفون هدفاً مزدوجاً من الكتاب، يشمل: تطبيق النظرية التنظيمية الإدارية المدنية على المؤسسات العسكرية، وترسيخ الأفكار والمدرجات التي يمكن أن تعود بالفائدة على المنظمات التقليدية من دراسة المؤسسات العسكرية. كما بينوا أن مبنى هذا الكتاب، مؤسس على «دورة التخطيط والتحكم»، وهي دورة نشاطات تبدأ بعمليات التوجيه الخارجي والتخطيط الاستراتيجي، تعقبها عملية التنسيق الداخلي والاستعداد أو «التأهب»، ثم عملية الإنتاج أو التسليم، وتنتهي برصد الفعالية والنتائج. وبإضافة عمليات التعلم التي تتم على الأرض، تعاود هذه الحلقة الدوران مرة ثانية. وهذا ما تجلّى في أقسام هذا الكتاب الأربعة.



يشارك «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، في الدورة الخامسة والثلاثين من معرض الشارقة الدولي للكتاب 2016، خلال الفترة 2 - 12 من نوفمبر 2016، في مركز إكسبو الشارقة، وذلك انسجاماً مع المبادرة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، «2016 عام للقراءة»؛ وكي يكون المركز أيضاً على تواصل مباشر ومستمر مع جمهور المثقفين والباحثين والقراء من زائري المعرض، وخاصة أن المعرض يمثل منصة ثقافية تجمع بين الكتاب وقراءه، وتسهم في تعظيم قيمة القراءة، وتشجيع اقتناء الكتب، وتعزيز الحركة الثقافية في المجتمع الإماراتي، ويقدم المركز خصومات خاصة بمناسبة عام القراءة، كما سيهدي زوار جناحه مجموعة من الإصدارات المختارة.

وتأتي مشاركة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، في معرض الشارقة الدولي للكتاب 2016، من منطلق إيمانه بأهمية الفعاليات الثقافية التي تشهدها مختلف إمارات الدولة، وخاصة معرض الشارقة الدولي للكتاب، الذي أصبح من معالم النهضة الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث نجح في اجتذاب رواد الفكر والثقافة والأدب والإعلام من العديد من دول المنطقة، وبات أحد مظاهر القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويشارك المركز في المعرض بمجموعة كبيرة من إصداراته المميزة، من بينها: كتاب «بقوة الاتحاد: صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان

آل نهيان القائد والدولة»، الطبعة الخامسة، والصادر بأربع لغات (العربية والإنجليزية والكورية والإيطالية)، وكتاب «بصمات خالدة.. شخصيات صنعت التاريخ وأخرى غيّرت مستقبل أوطانها»، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو من تأليف سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام المركز، والكتاب يتناول سيرة 22 شخصية عالمية بارزة، لها بصماتها في بلادها والعالم، في مجالات السياسة والاقتصاد والتنمية والفكر والعلم وغير ذلك، ومثلت مواقفها وإنجازاتها وإبداعاتها وعبقريتها وقوة إرادتها، مصدر إلهام لأجيال بعد أجيال، من خلال ما رسخته من قيم